مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تقرير تحليلي

مضيق هرمز كأداة تفاوض استراتيجي

من مركز الثقل البحري إلى إدارة التصعيد تحت الضغط

اللواء البحري الركن (م)/ عبدالله بن جابر الزايدي

مستشار أول دراسات دفاعية وأمنية

مركز الخليج للأبحاث

المقدمة.

لم يعد مضيق هرمز في الأزمة الراهنة مجرد ممر بحري ضيق تعبره ناقلات النفط والغاز والسفن التجارية، ولا مجرد نقطة جغرافية حساسة ضمن خرائط [illegible] الجغرافيا البحرية، والقدرة على التعطيل، والغموض الاستراتيجي، والسردية السياسية، والحشد العسكري، لإنتاج ضغط مركب على الخصوم، والأسواق، ودول المنطقة.

وتنبع أهمية هذا التحول من أن هرمز لم يعد يقرأ فقط بوصفه عقدة اختناق بحرية في تدفقات الطاقة العالمية، بل بوصفه مركز ثقل بحري تفاوضي. فقيمته لا تأتي من الجغرافيا وحدها فقط، بل كذلك من الوظيفة التي يؤديها داخل النظام الاقتصادي والأمني العالمي من حيث استمرارية تدفق الطاقة، وحرية الملاحة، واستقرار التأمين والشحن، ومصداقية الردع الأمريكي، وأمن دول الخليج.

وفي هذا السياق، فإن تهديد هرمز لا يعني بالضرورة إغلاقه بالكامل، بل يكفي التشكيك في أمن العبور أو رفع كلفته أو جعله مشروطاً حتى يتحول المضيق من ممر ملاحي إلى رافعة ضغط استراتيجية. ولذلك لا يكفي أن نسأل: هل المضيق متاح للعبور الآمن أم لا؟ بل السؤال الأهم هو: من يتحكم بدرجة الخطر حول العبور؟ ومن يستطيع تحويل هذا الخطر إلى نفوذ تفاوضي؟

من هنا، تتعامل هذه الورقة مع مضيق هرمز باعتباره مساحة مساومة استراتيجية. تُدار داخلها العلاقة بين الضغط البحري الأمريكي، والرد الإيراني عبر التهديد والتقييد الانتقائي للعبور، وحسابات الأسواق، وأمن دول الخليج، ومتطلبات الاستقرار الاقتصادي والملاحي.

> **إن تهديد هرمز لا يعني بالضرورة إغلاقه بالكامل، بل يكفي التشكيك في أمن العبور أو رفع كلفته أو جعله مشروطاً حتى يتحول المضيق من ممر ملاحي إلى رافعة ضغط استراتيجية**

الملخص التنفيذي.

يخلص هذا التقرير إلى أن مضيق هرمز تحوّل في الأزمة الراهنة من ممر بحري حيوي إلى ورقة تفاوض استراتيجية. ولا تقوم فاعلية هذه الورقة على الاغلاق أو المنع الكامل، بل على قدرة ايران على إبقاء العبور في حالة عدم يقين، مفتوح قانونياً، لكنه مهدد عسكرياً ومشروط سياسياً وعالي الحساسية اقتصادياً.

وترتبط ورقة التفاوض هذه بسياق أوسع من الضغط البحري والاقتصادي المفروض على ايران، بما في ذلك استهداف شبكات الشحن والتأمين والوسطاء وناقلات «أسطول الظل». فكلما ضيقت قدرة ايران على الالتفاف البحري والتجاري، ازدادت قيمة هرمز كأداة ضغط مضاد يمكن عبرها نقل جزء من الكلفة إلى المجال الدولي الأوسع.

تعتمد إيران في هذا التوظيف على نمط لا يصل غالبا إلى الإغلاق الشامل. بل إلى التقييد الانتقائي للعبور أو التلويح به، خصوصا تجاه السفن التي تعتبرها مرتبطة بالدعم اللوجستي للقواعد الأمريكية أو بمنظومة الضغط البحري عليها. وهذا يمنحها هامش مناورة أعلى من الإغلاق الكامل؛ لأنه يسمح بالتصعيد والتهدئة في الوقت نفسه.

في المقابل، تستخدم الولايات المتحدة الحشد البحري والجوي بوصفه رسالة ردع وضغط مضاد. فواشنطن تسعى إلى جعل خيار تعطيل هرمز عالي الكلفة على إيران، بما يحد من اندفاع طهران نحو التصعيد، ويطمئن الحلفاء والأسواق بأن حرية الملاحة لن تترك رهينة للضغط الإيراني.

النتيجة أن الأزمة تتحرك ضمن معادلة دقيقة: إيران تراهن على رفع كلفة العبور من دون حرق ورقة المضيق، والولايات المتحدة تراهن على الردع المكثف من دون الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة. أما دول الخليج، فهي الطرف الأكثر تعرضًا لتداعيات هذه المعادلة، لأن أمن هرمز لم يعد ملف ملاحة فقط، بل ملف أمن وطني شامل يمس الطاقة، والموانئ، والتأمين، والاستثمار، وسلاسل الإمداد، والاستقرار الإقليمي.

تتحرك الأزمة ضمن معادلة دقيقة: إيران تراهن على رفع كلفة العبور من دون حرق ورقة المضيق، والولايات المتحدة تراهن على الردع المكثف من دون الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة

ا. هرمز من مركز الثقل إلى ورقة تفاوض استراتيجية.

في أدبيات الفكر العسكري والاستراتيجي، يُقصد بمركز الثقل ذلك العنصر الذي تعتمد عليه قدرة الخصم أو النظام على الاستمرار، ويؤدي استهدافه أو تعطيله إلى إرباك البُنية الأوسع المرتبطة به. وفي حالة مضيق هرمز، لا يكون المقصود تدمير المضيق مادياً، فهو ليس هدفاً قابل للتدمير بالمعنى التقليدي، بل تعطيل وظيفته داخل منظومة الطاقة والتجارة والأمن البحري العالمي.

يُمثل هرمز عقدة اعتماد استراتيجية. فهو يربط بين صادرات الطاقة الخليجية والأسواق العالمية، وبين أمن الملاحة ومصداقية الردع، وبين استقرار أسعار الطاقة واستقرار علاوة التأمين والشحن. وكلما زادت درجة اعتماد الدول والشركات والأسواق على انتظام العبور من خلاله، زادت قابلية الاعتماد للتوظيف التفاوضي.

ومن هنا، فإن التهديد الايراني لا يقوم بالضرورة على اغلاق المضيق، بل على جعل استخدامه أكثر كلفة و أقل يقيناً. فالممر الملاحي قد يبقى مفتوحاً من الناحية القانونية. لكنه يفقد جزء من وظيفته إذا أصبحت الشركات تتعامل معه باعتباره ممراً عالي المخاطر، أو إذا ارتفعت أقساط التأمين، أو احتاجت السفن إلى مرافقة وحماية مستمرة.

بهذا المعنى، يتحول هرمز من ممر عبور إلى أداة ضغط. وتكون فاعليته في قدرته على التأثير في حسابات جميع الأطراف.

ا. الحصار البحري وتفكيك اسطول الظل. تحويل هرمز إلى أداة ضغط مضاد.

لا يمكن فهم توظيف إيران لمضيق هرمز بمعزل عن منظومة الضغط البحري والاقتصادي الأوسع المفروضة عليها. فالأمر لا يقتصر على حصار أو تقييد مباشر للموانئ الإيرانية، بل يمتد إلى استهداف شبكات الشحن، والتأمين، والوسطاء، والناقلات التي تُمكّن طهران من الالتفاف على العقوبات وتسويق النفط والمنتجات البترولية خارج القنوات الرسمية.

في هذا الإطار، يكتسب استهداف ما يعرف بأسطول الظل الإيراني أهمية خاصة. فالإجراءات الأمريكية الأخيرة ضد شركات الشحن والناقلات المرتبطة بنقل النفط الايراني لا تمثل مجرد عقوبات مالية، بل جزءاً من تفكيك القدرة البحرية الايرانية على الحركة التجارية غير الرسمية. وقد أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية في ٢٤ أبريل ٢٠٢٦ عقوبات استهدفت مصفاة صينية مستقلة، ونحو ٤٠ شركة شحن وسفينة تعمل ضمن اسطول الظل الايراني. معتبرة أن هذه الشبكة توفر شرياناً مالياً للنظام الايراني عبر نقل النفط والبتروكيماويات.

> **الإجراءات الأمريكية الأخيرة ضد شركات الشحن والناقلات المرتبطة بنقل النفط الايراني لا تمثل مجرد عقوبات مالية، بل جزءاً من تفكيك القدرة البحرية الايرانية على الحركة التجارية غير الرسمية**

وتزداد أهمية هذا الضغط الخارجي حين يُقرأ إلى جانب الوضع الاقتصادي الداخلي في إيران. فارتفاع التضخم، وتراجع القدرة الشرائية، وضغط العقوبات، وتقييد الصادرات النفطية، كلها عوامل تقلص هامش المناورة الاقتصادية

للنظام. وحتى مع اختلاف التقديرات بين الأرقام الرسمية والتقديرات الخارجية، فإن وصول التضخم إلى مستويات شديدة الارتفاع — تقارب ٧٠٪ في بعض التقديرات والمؤشرات — يكشف أن الاقتصاد الإيراني يعمل تحت ضغط بنيوي حاد. وهذه البيئة لا تجعل خيار المواجهة البحرية المفتوحة أقل كلفة، بل تجعل توظيف هرمز كورقة تفاوض أكثر جاذبية من استخدامه كأداة إغلاق شامل.

من هنا، تدرك ايران أن هذا النمط من الضغط يستهدف شريانا ماليا مهماً للنظام، ويحد من قدرتها على استخدام البحر كمساحة التفاف اقتصادي. لذلك يصبح مضيق هرمز في الحسابات الايرانية أداة ضغط مضاد. فكلما وسّعت واشنطن نطاق الضغط على المجال البحري الايراني، ازدادت قيمة المضيق كورقة استراتيجية يمكن عبرها التلويح بنقل الكلفة إلى المجال البحري الأوسع الذي تعتمد عليه الطاقة العالمية والقواعد الامريكية في الخليج.

وتكمن الدلالة الاستراتيجية لهذا المسار في أن واشنطن لا تضغط على ايران عبر الموانئ فقط، بل تستهدف أيضا شبكة الحركة البحرية غير الرسمية التي تسمح لطهران بتصدير النفط وتدوير العوائد، وتجاوز القيود المفروضة عليها. وهو ما يعكس انتقال الضغط من مستوى العقوبة العامة إلى مستوى تتبع السفن والشركات والاعلام وكيانات الملكية والتشغيل.هنا يصبح مضيق هرمز أداة ضغط مضاد.

لكن ايران لا تحتاج إلى كسر الحصار عسكرياً بصوره مباشرة، الأكثر فائدة لها هو إعادة تسعير كلفة استمرار هذا الضغط تفاوضياً. فالرسالة الضمنية هي أن تضييق المجال البحري الايراني، بما في ذلك استهداف اسطول الظل، لن يبقى أثره محصوراً داخل الموانئ الايرانية، بل يمكن أن ينتقل إلى أهم ممر بحري للطاقة في الخليج.

وهنا تتضح الوظيفة التفاوضية لهرمز. فالمضيق لا يحتاج إلى اغلاق شامل لكي يصبح مؤثراً، بل يكفي أن يتحول إلى ممر عالي المخاطر. عند هذه النقطة تدخل شركات الشحن، وشركات التأمين، والدول المستوردة للطاقة، ودول الخليج في حسابات الأزمة. وكلما زادت حساسية هذه الأطراف تجاه أمن العبور، ازدادت قدرة ايران على تحويل المضيق إلى ورقة ضغط.

> **المضيق لا يحتاج إلى اغلاق شامل لكي يصبح مؤثراً، بل يكفي أن يتحول إلى ممر عالي المخاطر**

٢. الغموض الاستراتيجي والسردية السياسية وإعادة تعريف العبور.

تكشف التصريحات الايرانية المتباينة حول المضيق عن نمط مقصود من الغموض الاستراتيجي. فقد انتقل الخطاب من الحديث عن السماح بعبور السفن التجارية، إلى ربط العبور بسياق التهدئة، ثم إلى مواقف أكثر تشدداً بشأن مراقبة السفن أو تقييد بعضها. هذا التدرج لم يكن مجرد اضطراب في الخطاب، بل يعكس محاولة لإبقاء المضيق في منطقة رمادية.

وتضيف الهدنة التي بدأت من ٨ أبريل حتى ٢٢ أبريل بُعدًا أكثر وضوحًا لهذا النمط. فقد كانت الهدنة في بدايتها مرتبطة بمدى زمني محدد، بما أوجد نقطة مراجعة سياسية وعسكرية عند نهايتها. لكن تمديدها لاحقًا من دون تحديد تاريخ نهائي نقل الأزمة من وقف إطلاق نار محدود زمنيًا إلى حالة تعليق مفتوح. وهذه الصيغة لا تعني تسوية، ولا تعني عودة كاملة إلى التصعيد، بل تضع الأزمة في مساحة رمادية قابلة للإدارة، وهي مساحة تتناغم مع الأسلوب الإيراني في التفاوض من حيث إبقاء الأوراق حاضرة، وتجنب الحسم المبكر، وربط الملفات ببعضها من دون إعلان مقايضة مباشرة.

في هذا السياق، لا يصبح تمديد الهدنة عامل تهدئة كاملًا، بل إطارًا لإدارة الغموض. فواشنطن تستطيع أن تبقي الضغط البحري والاقتصادي قائمًا من دون الذهاب إلى مواجهة مفتوحة، وطهران تستطيع أن تبقي هرمز ورقة معلّقة داخل التفاوض: لا تستخدمها بالكامل، ولا تسحبها من الحسابات. وهنا يتحول المضيق إلى أداة ضغط مؤجلة، يُدار أثرها عبر التهديد، والتصريحات، والتقييد الانتقائي، لا عبر الإغلاق الشامل.

جوهر هذا الغموض أن المضيق يبقى متاح للعبور قانونياً، لكنه مهدد عسكرياً، ومشروط سياسياً وأمنياً. وهذه الحالة كافية لإرباك حسابات الشركات الشحن والتأمين ومُلّاك السفن التجارية. لأن هذه الشركات لا تبني قراراتها على أكثر التصريحات طمأنة، بل على أسوأ المخاطر القابلة للتحقق.

تُضيف السردية الايرانية بُعداً أكثر حساسية حين تربط بعض السفن العابرة بالدعم اللوجستي للقواعد الأمريكية في الخليج. فمكن وجهة نظر طهران، لم تعد المسألة مجرد سفن تجارية تمر عبر ممر دولي، بل تدفقات قد تكون جزء من البنية اللوجستية للوجود العسكري الأمريكي المحيط بها. وهو ما تعتبره إيران تهديداً لسيادتها. وبهذا تنتقل ايران من خطاب «القدرة على تعطيل المضيق» إلى خطاب «الحق في مراقبة ما نعتبره تهديداً لسيادتها».

> **لا يصبح تمديد الهدنة عامل تهدئة كاملًا، بل إطارًا لإدارة الغموض**

هذا التحول مهم لأنه يمنح ايران إطاراً لتبرير التقييد الانتقائي. فبدل اعلان اغلاق أو منع للعبور في المضيق، تستطيع أن تقول إنها تستهدف سفناً محددة بسبب طبيعة حمولتها او علاقتها بمنظومة الضغط المفروضة عليها، وهنا تتحول حرية الملاحة من قاعدة عامة إلى موضوع تصنيف أمني من وجهة النظر الايرانية.

الخطورة في هذا النمط أنه لا يعطل الملاحة فقط، بل يحاول إعادة توصيف العبور نفسه. فالسفينة العابرة لا تُعامل دائما كسفينة تجارية محايدة، بل قد تُصنف باعتبارها امتداد لوجستي لخصم عسكري. ومن هنا تنشأ فكرة الزرع الأمني داخل المرور البحري من عبور مسموح وعبور مشبوه وعبور قابل للتفتيش وعبور قابل للمنع أو الاحتجاز.

٣. أدوات تحويل هرمز إلى ورقة تفاوض. من التهديد إلى التقييد الانتقائي.

يقوم التوظيف الايراني لمضيق هرمز على ادراك واضح لمحدودية قدرتهم في العمليات البحرية التقليدية، مقابل امتلاكها أدوات فعالة في التعطيل، والارباك، والضغط الرمادي. وإيران لا تحتاج إلى فرض سيطرة بحرية كاملة على المضيق وفق مفهوم (Sea Control)، يكفيها أن تجعل استخدامه مُكلفاً وغير مضمون وفق منطق (Sea Denial) التحريم البحري.

وتندرج هذه الأدوات في أربع حزم رئيسية:

أ. أدوات عسكرية مباشرة.

تُستخدم أدوات لإنتاج كلفة تفاوضية، وليس بالضرورة لبدء مواجهة شاملة. وتتمثل فيما يلي:

- الألغام البحرية. مجرد الاشتباه بوجودها يؤدي إلى تغيير أنماط العبور ورفع الكلفة والتأمين.
- الزوارق السريعة. تستخدم لإنتاج بيئة احتكاك مستمرة، وتحويل العبور إلى عملية تحتاج حماية مستمرة.

> **لا تحتاج إيران إلى فرض سيطرة بحرية كاملة على المضيق وفق مفهوم (Sea Control)، يكفيها أن تجعل استخدامه مُكلفاً وغير مضمون**

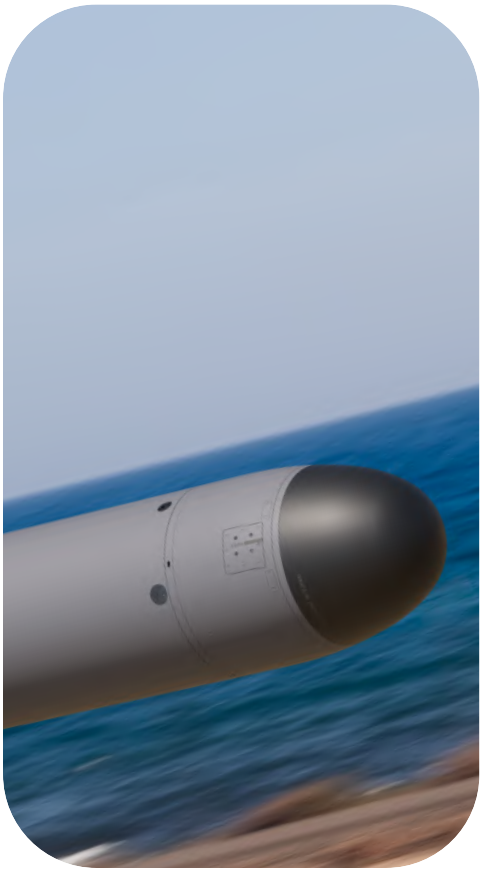

- الصواريخ الساحلية. خلق منظومة تهديد مستمرة من الساحل والجُزُر. أداة ردع وتحريم.
- الزوارق المفخخة. قادرة على خلق أثر مادي ونفسي كبير، ذات أثر استراتيجي ضد أهداف عالية القيمة.
- المسيرات الجوية. قدرة على المراقبة والتتبع ودعم الزوارق السريعة.

ب. أدوات المنطقة الرمادية.

هي الأكثر ملائمة لتحويل هرمز إلى ورقة تفاوض لأنها تسمح بالضغط دون اعلان الحرب. منها:

- **احتجاز السفن.** السفينة المحتجزة تتحول إلى ورقة ضغط، ويمكن الافراج عنها كإشارة تهدئة. لذلك الاحتجاز أداة مرنة، تُصعِّد ولكنها تُبقي لطهران هامش للمناورة والتفاوض.
- **التفتيش القسري وتغيير المسار.** تقييد حرية الملاحة. وتطبيق الفرز الأمني وبالتالي ايران تصبح قادرة على تحويل العبور التجاري إلى مسألة أمنية خاضعة للتصنيف.
- **المناورات قرب خطوط العبور.** تكفي لرفع كلفة التأمين والشحن.
- **التحذيرات الملاحية في المضيق.** تكفي لرفع كلفة التأمين والشحن.
- **إعلان مناطق خطر في المضيق.** تكفي لرفع كلفة التأمين والشحن.

أدوات المنطقة الرمادية هي الأكثر ملائمة لتحويل هرمز إلى ورقة تفاوض، لأنها تسمح بالضغط دون الوصول لعتبة الحرب. أبرزها احتجاز السفن.

ج. الأدوات السيبرانية والهجينة .

تتعلق باستهداف وإرباك الأنظمة الرقمية المرتبطة بالملاحة والموانئ والاتصالات وسلاسل الشحن، وتمنح إيران قدرة على رفع كلفة العبور دون اعلان مسؤولية مباشرة. وهي تستهدف عنصر الثقة في انتظام العبور، فيبقى الممر مفتوحاً مادياً، ولكن يصبح عالي المخاطر تشغيلياً واقتصاديا.

> **الاحتجاز أداة مرنة، تُصعِّد ولكنها تُبقي لطهران هامش للمناورة والتفاوض**

- التشويش والتلاعب بأنظمة التعريف الآلي بالسفن (AIS).
- إرباك بيانات الموقع والملاحة.
- خلق صورة ملاحية مضللة حول حركة السفن أو مناطق الخطر

د. أدوات الحرب النفسية والمعلوماتية.

الحرب النفسية والمعلوماتية ليست عنصراً ثانوياً، بل جزء من الأداة البحرية نفسها. الغموض المتعمد، تضخيم أثر التهديد، الإشارة إلى السفن المرتبطة بالقواعد الأمريكية، كلها أدوات تهدف إلى رفع إدراك الخطر.

هذه الرسالة لا تستهدف واشنطن، ولكن تستهدف شركات الشحن والتأمين، والأسواق المستوردة للطاقة. فإذا رأت هذه الأطراف أن العبور في هرمز خطر محتمل، فإن إيران تحقق جزء من هدفها التفاوضي حتى دون إغلاق شامل.

خطورة هذه الأداة أنها تجعل المضيق ساحة أدراك وليست ساحة حركة وعبور فقط. فالسؤال ليس هل وقع هجوم؟ بل هل هناك احتمال لهجوم؟ هل الحرس الثوري هو صاحب القرار؟ هل الخارجية الايرانية تملك ضبط السلوك الميداني؟ هذه الأسئلة كافيه لرفع كلفة العبور.

إن الأثر الاقتصادي هو القناة التي تحول التهديد في هرمز إلى نفوذ تفاوضي. فمجرد ارتفاع الخطر يرفع التأمين والشحن يؤخر الناقلات، ويؤثر في أسعار الطاقة حتى دون إغلاق كامل للمضيق.

وبذلك لا تضغط إيران على واشنطن وحدها، بل تُدخل الأسواق والدول المستوردة للطاقة في معادلة الضغط، بما يدفعها إلى البحث عن تهدئة أو تسويه.

> **مجرد ارتفاع الخطر يرفع التأمين والشحن يؤخر الناقلات، ويؤثر في أسعار الطاقة حتى دون إغلاق كامل للمضيق**

٥. الردع الأمريكي كرسالة تفاوضية مضادة.

في مقابل التوظيف الايراني لهرمز كأداة تعطيل و ضغط، تستخدم الولايات المتحدة الحشد البحري والجوي كأداة ردع وضغط مضاد. ومن المهم أن يُقرأ الحشد الأمريكي كجزء من معادلة التفاوض حول المضيق.

فإذا كانت ايران تراهن على جعل العبور في هرمز مكلف وغير مضمون، فإن واشنطن تسعى إلى جعل تعطيل هرمز مُكلفاً على ايران. وهذا هو جوهر الردع الأمريكي وهو تحويل أي محاولة إيرانية لتوسيع التقييد أو تعطيل الملاحة إلى مخاطرة عسكرية وسياسية أكبر من المكاسب المتوقعة.

ويقوم الحشد الأمريكي بعدة وظائف تفاوضية وعسكرية في الوقت نفسه:

- ردع إيران عن تحويل التقييد الانتقائي إلى اغلاق شامل او استهداف مباشر للسفن والقوات الأمريكية.
- طمأنة الحلفاء والأسواق بأن واشنطن ما زالت قادرة على حماية الملاحة وتدفقات الطاقة.
- إسناد الضغط البحري على ايران، بحيث يكون الحصار أو التقييد البحري مدعوم بقدرة عسكرية عالية.
- توفير خيار استهداف سريع. في حال تحولت ورقة الضغط الايرانية رلى تهديد مباشر.

هكذا تتشكل معادلة ضغط مضادة لمعادلة إيران. فكلما تستخدم ايران هرمز أداة تفاوض عبر التعطيل والغموض والفرز الأمني، تستخدم أمريكا الحشد كأداة تفاوض مضادة عبر الردع والقدرة على الاستهداف. ووجود ثلاث حاملات طائرات يعني ارتفاع سقف الردع، وأن واشنطن وسعت خياراتها من حماية الملاحة إلى إمكانية استهداف ايران إذا تجاوزت سقف الضغط الرمادي.

بذلك يصبح المضيق محكوماً بتوازن دقيق. إيران تراهن على التعطيل المحدود دون اغلاق شامل، والولايات المتحدة تراهن على الحشد المكثف دون

> **تسعى واشنطن إلى جعل تعطيل هرمز مُكلفاً على ايران. وهذا هو جوهر الردع الأمريكي وهو تحويل أي محاولة إيرانية لتوسيع التقييد أو تعطيل الملاحة إلى مخاطرة عسكرية وسياسية أكبر من المكاسب المتوقع**

مواجهة مفتوحة، وبينهما تتحرك الأسواق وشركات الشحن والتأمين ضمن مساحة قلق وتوتر عالية الحساسية.

٦. حدود التوظيف الايراني لهرمز.

رغم أهمية المضيق كورقة ضغط، فإن توظيفه ليس مفتوحا بلا قيود. وهناك ثلاثة حدود رئيسية تضبط فعالية هذه الورقة:

أ. كلفة الإغلاق الكامل

الإغلاق الكامل مُكلف جداً على إيران. فهو يمنح واشنطن مبرراً لتصعيد عسكري أوسع. ويُحمّل طهران مسؤولية اضطراب عالمي في أسواق الطاقة، ويدفع الدول الكبرى المستوردة للطاقة إلى دعم ترتيبات دولية أكثر صرامة لحماية المضيق. كما قد يؤدي إلى تدويل أوسع لأمن هرمز بصورة تُقلص هامش المناورة الايراني.

لذلك يبدو التهديد بالإغلاق أو التقييد الانتقائي أكثر فائدة من التنفيذ الكامل. فالتهديد يُنتج الكلفة السياسية والاقتصادية دون تحمل ايران كامل تبعات المنع او الاغلاق.

ب. قابلية التقييد الانتقائي للعبور.

التقييد الانتقائي أكثر ملائمة للتفاوض من المنع الكامل، فحين تفرق بين سفن تجارية وسفن تعتبرها مرتبطة بالقواعد الامريكية في الخليج، فإنها تمنح نفسها هامش أوسع للمناورة.

هي لا تُعلن اغلاق المضيق أمام العالم، بل تفسر سلوكها بأنه رقابه أمنية على عبور تعتبره مهدد لسيادتها. هنا تصبح الورقة قابلة للتصعيد والتهدئة معاً. بخلاف الاغلاق الشامل الذي قد يحولها لذريعة ضربات عسكرية.

ج. خطر سوء التقدير.

هرمز بيئة ضيقة ومتوترة، وأي احتكاك قد يتجاوز حدوده مثل سفينه ترفض التفتيش، لغم يصيب هدف غير مقصود قد ينقل الورقة من مجال المساومة إلى مجال المواجهة، ومعها تفقد ايران القدرة على ضبط إيقاع التصعيد.

> **الإغلاق الكامل مُكلف جداً على إيران. فهو يمنح واشنطن مبرراً لتصعيد عسكري أوسع. ويُحمّل طهران مسؤولية اضطراب عالمي في أسواق الطاقة**

وهذا هو الخطر الأكبر في توظيف هرمز، أن تتحول أداة الضغط من رافعة تفاوض إلى عبء استراتيجي.

٧. الأثر على الأمن الوطني الخليجي. ومتطلبات الاستجابة.

دول الخليج هي الطرف الأكثر تعرضًا لتداعيات توظيف هرمز كورقة ضغط. فالمضيق لا يمس تصدير الطاقة فقط، بل يمس أمن الموانئ، وسلاسل الإمداد، والتأمين، والاستثمار، وسمعة البيئة الاقتصادية، واستمرارية التدفقات التجارية.

لذلك لم يعد أمن هرمز ملفًا بحريًا منفصلًا، بل أصبح جزءًا من الأمن الوطني الخليجي الشامل. أي اضطراب في المضيق ينعكس على تكلفة الشحن، وجدولة الناقلات، وثقة المستثمرين، وأسعار الطاقة، وخطط الطوارئ، وقدرة الدول على المحافظة على استمرارية التصدير والاستيراد.

كما أن توظيف إيران للمضيق يضع دول الخليج أمام معادلة دقيقة. فهي تحتاج إلى حماية حرية الملاحة، لكنها لا ترغب في أن يتحول المضيق إلى ساحة مواجهة مفتوحة. وتحتاج إلى دعم الردع الدولي، لكنها تدرك أن أي تصعيد واسع سيجعلها في خط التأثر المباشر اقتصاديًا وأمنيًا.

من هنا، يصبح المطلوب خليجيًا ليس فقط حماية الممر، بل تقليل قابلية المضيق للابتزاز الاستراتيجي. وهذا يتطلب تعزيز الإنذار المبكر البحري، وتكامل الصورة البحرية، ورفع جاهزية حماية الموانئ والبنية التحتية، وتطوير خطط بديلة لسلاسل الإمداد، وتقوية التنسيق مع الشركاء الدوليين من دون تحويل المنطقة إلى مسرح مفتوح للتصعيد.

٨. الخلاصة التقديرية.

قيمة مضيق هرمز في الأزمة الراهنة لا تكمن في احتمال إغلاقه الكامل فقط، بل في قدرته على إنتاج حالة عدم يقين تؤثر في حسابات الدول والأسواق والشركات. فإيران لا تحتاج إلى السيطرة على المضيق كي توظفه تفاوضيًا؛ يكفي أن تؤثر في درجة الثقة بالعبور من خلاله.

يصبح المطلوب خليجيًا ليس فقط حماية الممر، بل تقليل قابلية المضيق للابتزاز الاستراتيجي

الأرجح أن تبقى الأزمة ضمن نطاق الضغط الرمادي والتقييد المحدود، لا الإغلاق الشامل. فالإغلاق الكامل مكلف لإيران، وقد يمنح واشنطن وحلفاءها مبررًا لتصعيد أكبر. أما التهديد، والتقييد الانتقائي، والاحتجاز المحدود، والحرب النفسية، والأدوات السيبرانية والهجينة، فهي أكثر فائدة من الناحية التفاوضية لأنها ترفع الكلفة من دون استنفاد قيمتها التفاوضية أو تحويلها إلى مواجهة مفتوحة.

في المقابل، سيستمر الحشد الأمريكي بوصفه رسالة ردع وضغط مضاد. فواشنطن لا تريد فقط حماية الملاحة، بل تريد منع إيران من تحويل هرمز إلى أداة ابتزاز استراتيجية فعالة. وبين الضغط الإيراني والردع الأمريكي، ستظل دول الخليج أمام معادلة حساسة تتطلب إدارة دقيقة: حماية حرية الملاحة، ومنع التصعيد، وتقليل أثر اضطراب هرمز على الأمن الوطني والاقتصادي.

وعليه، فإن التقدير الأرجح هو أن مضيق هرمز سيبقى ورقة تفاوض لا ورقة إغلاق شامل، ما دامت إيران قادرة على إبقائه داخل المنطقة الرمادية. أما إذا خرجت هذه الورقة عن السيطرة، فإنها ستفقد قيمتها التفاوضية وتتحول إلى نقطة اشتعال إقليمية ودولية.

إن التقدير الأرجح هو أن مضيق هرمز سيبقى ورقة تفاوض لا ورقة إغلاق شامل، ما دامت إيران قادرة على إبقائه داخل المنطقة الرمادية

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64